

## قرار

### أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدّعية: شركة "تينبتس" (TUNBETS) في شخص ممثّلها القانوني، مقرّها الاجتماعي بنهج ورقة القيقب، إقامة نخيل البحيرة، الطابق الرابع، ضفاف البحيرة 2 تونس، نائبها الأستاذ محمّد ماهر السنوسي، الكائن مكتبه بنهج الرياض، عدد 5، ميتوال فيل تونس،

من جهة،

والمدّعي عليها: شركة "التّهوض بالرياضة" (Promosport) في شخص ممثّلها القانوني، مقرّها الاجتماعي بشارع محمد علي عقيد، المركز العمراني الشمالي 2035، الحيّ الأولمي تونس، نائبها الأستاذ محمد الأزعر الهنتاتي، الكائن مكتبه بشارع آلان سافاري، عدد 67، إقامة الحدائق 2، بلوك أ، الطابق الرابع، 1082 تونس، والأستاذ منصور اليوسفي، الكائن مكتبه بنهج قرطاج، عدد 34، أريانة،

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من الأستاذ محمد ماهر السنوسي نيابة عن شركة "تينبتس" (TUNBETS) والمرسّمة بكتابة المجلس بتاريخ 1 نوفمبر 2019 تحت عدد 191549، والمتضمّنة أنّ منوّبه تحترف أنشطة الرّهان الرياضي على الأنترنت منذ تأسيسها في 22 جانفي 2018 وذلك تبعا لتحصلها على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار تحت عدد SDA1802871 بتاريخ 9 فيفري 2018.

وتشير المدّعية أنّ الدّراسة المنجزة من قبل مكتب دراسات متخصصّ في مستوى السوق المرجعيّة، والتي شملت عينّة من 7000 متراهن خلال الفترة الممتدّة من 11 أوت 2019 إلى 25 أوت 2019، أنّ معظم المتراهنين يمارسون الرّهان الرياضي أكثر من مرّة في الأسبوع.

وحيث تبين أيضا من الدراسة المذكورة سيطرة الشركات الأجنبية على السوق المحلية، ضرورة أن:

- 63 % من المتراهنين يتعاملون مع شركة FORZA.

- 18 % من المتراهنين يتعاملون مع شركة BET 365.

- 8 % من المتراهنين يتعاملون مع شركة Planet Win.

- 3 % من المتراهنين يتعاملون مع شركة Goal.

- 6 % من المتراهنين يتعاملون مع شركة 1XBET.

- 2 % من المتراهنين يتعاملون مع بقية الشركات.

وتؤكد المدعية أنّ التعامل مع هذه الشركات يتم بصورة مخالفة لقانون الصرف التونسي، إذ يقتني المتراهنون قسما من طرق وسطاء بالعملة الصعبة من الشركات المتواجدة بالخارج، ثم يتولون التفويت فيها في مرحلة لاحقة بالدينار التونسي بعد توظيف نسبة تحويل مشطّة.

وفي الواقع فإنّ النشاط الموازي للرهان الرياضي يحرم خزينة الدولة من استخلاص أداء يقدر بـ 72078008,000 دينارًا سنويًا باعتبار أنّ نسبة مساهمة الشركات التونسية المحدثة بصورة قانونية ضعيفة جدًا (9 من 10 متراهنين يتعاملون مع السوق الموازية).

ولقد تفاقمت الأضرار المذكورة بتوظيف المشرع التونسي بداية من سنة 2016 لأداء بنسبة 25 % على المداخل المتأتية من جميع ألعاب الرهان وعلى الأرباح المحققة من قبل المتراهنين باستثناء الشركات العمومية ومنها شركة النهوض الرياضي، وهو ما يمثل تمييزا واضحا أدى إلى مزيد تعميق وضعيّة الشركات الخاطئة وإلى الإخلال بقواعد المنافسة داخل السوق المرجعية.

لذا فإنّ المدعية تتمسك بمؤاخذة شركة النهوض بالرياضة (Promosport) التي استفادت من شروط تمييزية آلت إلى اختلال التوازن على مستوى السوق المرجعية، والحال أنّ طبيعتها كمؤسسة عمومية لا تسندها مبدئيًا أي امتياز، بل يفرض عليها أن تمارس نشاطها طبقا لنفس الأحكام التي تسوس قطاع الرهان الرياضي.

ولقد منع الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار الأعمال المتفق عليها والتحالفات والاتفاقيات الصريحة أو الضمنية التي يكون موضوعها أو أثرها محلاً بالمنافسة، ذلك أنّ فرض أداء على الشركات التي تنشط بالسوق المرجعية في شكل خصم من المورد بنسبة 25 % من الأرباح المحققة واستثناء شركة النهوض بالرياضة منه يشكل ممارسة مخلة بالمنافسة. علما وأنّ مجلس المنافسة هذا المبدأ وسحب آثاره على المؤسسات العمومية، إذ اعتبر في القرار عدد 121297 الصادر عنه بتاريخ 12 نوفمبر

2012 أنه: "عملا بمبادئ حرية الصناعة والتجارة وحرية المنافسة والأسعار ليس هنالك ما يمنع أن تنشط مؤسسة عمومية داخل محيط تنافسي لقطاع ينشط فيه الخواص، فهي مثلها مثل الخواص تخضع لقواعد المنافسة وإلى رقابة مجلس المنافسة".

وتعزز هذا المبدأ بالقرار عدد 121318 الصادر عن ذات المجلس في تاريخ 6 جوان 2013، إذ اعتبر فيه بصفة واضحة "أنّ أشخاص القانون العام يخضعون إلى قانون المنافسة والأسعار وإلى رقابة المجلس بنفس القدر الذي يخضع إليه أشخاص القانون الخاص كلّما تولّوا ممارسة نشاط اقتصادي يتعلّق بالإنتاج أو التوزيع أو الخدمات".

وبناء على ما سبق ذكره، فإنّ المدّعية تطلب:

- اعتبار تطبيق قواعد جبايئة تمييزية من قبيل الممارسات المخلة بالمنافسة.

- الإذن بالكفّ عن هذه الممارسات.

- تسليط خطية مالية على شركة النهوض بالرياضة.

- نشر مقتطف من القرار الذي سيصدره المجلس بجريدين يوميّتين على نفقة المدّعي عليها.

وبعد الاطلاع على الردّ المقدم من الممثل القانوني لشركة "النّهوض بالرياضة" (Promosport) المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 785 بتاريخ 10 ديسمبر 2019، والذي تضمّن بالخصوص أنّ المبدأ في القانون التونسي هو منع وتحجير كلّ نشاط أساسه "القمار" وذلك منذ [ ] دور الأمر العليّ المؤرّخ في 25 ماي 1904 المتعلّق بحظر اليانصيب وإقامة دور القمار والأمر العليّ المؤرّخ في 14 سبتمبر 1937 المتعلّق بحظر إقامة أجهزة موزعة بالأماكن العمومية يقع تسييرها مقابل تقديم رهان وتعتمد على مهارة اللاعبين أو الحظّ.

ويشمل هذا المنع نشاط تنظيم مسابقات التكهّنتات الرياضيّة، وتمثّل الاستثناء في إسناد لزمة إلى المدعو "إدقار سعادة" في 6 أكتوبر 1954.

وبموجب المرسوم عدد 1 لسنة 1960 المؤرّخ في 27 جانفي 1960 تمّ إحداث [ ]ندوق قومي للرياضة يتمّ تمويله باعتمادات من الدولة ومداخيل مسابقات التكهّنتات الرياضيّة والهبات والعطايا والميراثات وغير ذلك من الموارد المختلفة، وتحمل على كاهله نفقات مشاريع التجهيز الرياضي وتنمية الشباب.

كما نصّ هذا المرسوم في فصله 4 على أنّه "يقع ضبط تنظيم مسابقات التكهّنتات الرياضيّة بمقتضى أمر".

ويتأكد التوجّه الحصري من خلال المنع الوارد بالفصل 8 من الأمر عدد 14 لسنة 1960 المتعلّق بتنظيم مسابقات التكهّنات الرّياضيّة والذي ينصّ [راحة على أنّه "يحجّر تنظيم مسابقات التكهّنات على أية [بيعة كانت"، و"يعاقب المخالفون بالعقوبات المنصوص عليها بالفصل 3 من الأمر العليّ المؤرّخ في 25 ماي 1904".

كما تمّ بموجب الفصل 65 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1979 المتعلّق بقانون الماليّة لسنة 1980 فتح حساب خاصّ بالخزينة تحت عنوان الصّندوق القومي للنّهوض بالرّياضة بموّل من جملة المبالغ المتأثّية من نشاط الرّهان التبادلي.

وعملا بمقتضيات المرسوم عدد 2 لسنة 1974 المؤرّخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلّق بإقامة معارض الألعاب وألعاب البيت واليانصيب، تمّ منع كلّ أنواع وأشكال الألعاب التي يغلب فيها الحظّ على البراعة والفكر ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك.

وبمقتضى أحكام القانون عدد 63 لسنة 1984 المؤرّخ في 6 أوت 1984 المتعلّق بتنظيم وتنمية الأنشطة البدنيّة والرّياضيّة، أحدثت مؤسّسة عموميّة ذات [بغة [ناعيّة وتجاريّة تسمّى شركة النّهوض بالرّياضة (Promosport) تخضع لإشراف وزارة الشّباب والرّياضة، وهي مكلفة بتنظيم مباريات وتكهّنات رياضيّة وبكلّ العمليّات التابعة لها.

ويعتبر الرّهان الرّياضي آليّة قانونيّة لتمويل الصّندوق القومي للنّهوض بالرّياضة ويكتسي بذلك طابع الخدمة العامّة، لذلك تمّ إعفاء شركة النّهوض بالرّياضة (Promosport) من دفع المعاليم والأداءات الموظّفة على مداخيلها بمقتضى الفصل 41 من القانون عدد 83 لسنة 1987 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1987 المتعلّق بقانون الماليّة لسنة 1988.

ويخلص ممّا سبق أنّ الإطار القانوني المنظّم للرّهان الرّياضي قائم على اعتبار تنظيم مسابقات الرّهان الرّياضي استثناء لمنع ممارسة الرّهان والألعاب التي يغلب عليها الحظّ، وأجازته المشرّع حصريّاً للدّولة وأجهزتها. وعليه تكون شركة النّهوض بالرّياضة (Promosport) المخوّل الوحيد والحصري لممارسة أيّ نشاط متعلّق بالرّهان الرّياضي بأنواعه.

وعليه فإنّ الشّركة المدّعية تنشط خارج الإطار القانوني والترّبي المنظّم للقطاع والقائم على مبدأ المنع والتّحجير ممّا يفقدها [ففة القيام لانتفاء شرط المصلحة. وأنّ المصلحة التي يعتدّ بها هي المصلحة القانونيّة التي تستند على حقّ يحميه القانون وأنّ القيام بالدّعوى لا يكون قانونيّاً إلّا إذا كان مبنياً على مصلحة شرعيّة.

وتتمسك الجهة المدعى عليها أنّ المجلس غير مختصّ بالنظر في النزاع الرّاهن ضرورة أنّه تستثنى من نظام الحرّية المشار إليه بالفصل 2 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار، الأسعار والموادّ والمنتجات والخدمات الأساسية أو المتعلقة بقطاعات أو مناطق تكون فيها المنافسة بواسطة الأسعار محدودة إمّا بسبب حالة احتكار السّوق أو عقوبات متواصلة في التّموين أو بفعل أحكام تشريعية أو ترتيبية. وقد أقرّ مجلس المنافسة في قراره المؤرّخ في 3 أكتوبر 2019 رفض الدّعى التي رفعتها إحدى الشّركات النّشطة في مجال الرّهان الرّياضي الموازي بصفة غير قانونية.

وإضافة إلى كلّ ما سبق، فإنّ الشركة المدّعية تمارس نشاطا يخالف جوهريًا الموضوع الذي أحدثت من أجله ألا وهو الأنشطة الإعلامية كما تمّ ضبطه بسجلّها التجاري. علما وأنّ نشاط الرّهان الرّياضي بالإنترنت لا يستند إلى مرجعية قانونية في غياب تصنيف خاصّ به في الأنشطة الاقتصادية المذكورة ضمن الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 المؤرّخ في 9 مارس 2017 المتعلّق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص الأنشطة الاقتصادية وبضبط طرق تسييرها والتصنيفة التّونسية للأنشطة.

وحيث دفعت المدّعى عليها بصفة احتياطية، بأنّ طلب المدّعية الرّامي إلى منحها نفس الإعفاءات الممنوحة لشركة التّهوض بالريّاضة (Promosport) جاء مجاف للمنطق والقانون ومبدأ المصلحة العامّة الذي استند عليه هذا الامتياز.

كما أنّ نشاط الرّهان الرّياضي لا يدخل ضمن مجال الأنشطة الخاضعة لأحكام المنافسة، إذ أنّه محتمر من قبل الدّولة ويكتسي طابع الخدمة العامّة عن طريق توظيف مداخله في التّمنية الرّياضية والشّبابية.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ الإعفاء الضّربي المسند لشركة التّهوض بالريّاضة تمّ بمقتضى قانون. وبناء على ما تقدّم، فإنّ ممارسة شركة "تينبتس" (TUNBETS) لنشاط الرّهان الرّياضي يعتبر مخالفا لأحكام الفصل 539 من مجلّة الالتزامات والعقود.

وتبعًا لكلّ ما سبق بيانه، فإنّ المدّعى عليها تطلب رفض الدّعى شكلا لانعدام الصّفة والمصلحة، وبصفة احتياطية جدّا في الأيّام، رفض الدّعى لعدم شرعية نشاط الشركة المدّعية وذلك مراعاة للصّالح العام والتّصريح بالطّابع الحصري المسند لشركة التّهوض بالريّاضة وإحالة الملفّ للسلطات العدليّة عملا بأحكام الفصل 27 من القانون المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الاطلاع على الردّ المقدم من الأستاذ محمّد الأزعر الهنتاتي نائب الشركة المدعى عليها المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 786 بتاريخ 10 ديسمبر 2019، والذي أكد من خلاله أنّ المبدأ العام في مجال نشاط تنظيم مسابقات التكهّنات الرّياضيّة في تونس هو المنع والتّحجير وذلك منذ إقرار الأمر العليّ المؤرّخ في 25 ماي 1904 المتعلّق بحظر اليانصيب وإقامة دور القمار والأمر العليّ المؤرّخ في 14 سبتمبر 1937 المتعلّق بحظر إقامة أجهزة موزّعة بالأماكن العموميّة يقع تسييرها مقابل تقديم رهان وتعتمد على مهارة اللّاعبين أو الحظّ، وتواءم هذا المنع المطلق إلى حين إقرار المرسوم عدد 1 لسنة 1960 المؤرّخ في 27 جانفي 1960 المتعلّق بإحداث صندوق قومي للرّياضة والذي نصّ الفصل 4 منه على أن يقع ضبط تنظيم مسابقات التكهّنات الرّياضيّة بمقتضى أمر.

كما إدر إثر ذلك المرسوم عدد 20 لسنة 1974 المؤرّخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلّق بإقامة معارض الألعاب وألعاب البيت واليانصيب والذي اقتضى منع ممارسة الألعاب التي يغلب فيها الحظّ على البراعة وإعمال الفكر والتي تعتبر ألعاب قمار وميسر إلّا إذا نصّ القانون على خلاف ذلك. وقد أحدثت شركة النهوض بالرّياضة (Promosport) بمقتضى القانون عدد 63 المؤرّخ في 6 أوت 1984 المتعلّق بتنظيم وتنمية الأنشطة البدنيّة والرّياضيّة، وهي مؤسّسة عموميّة ذات بقعة إناعيّة وتجاريّة مكلفة بالنّهوض بالأنشطة الرّياضيّة وبتشجيع تمويلها وذلك بتنظيم مباريات وتكهّنات رياضيّة وبكلّ العمليّات التابعة لها على أن تخصّص حصيلة أعمالها للنّهوض بالأنشطة الرّياضيّة والبدنيّة فقط. وبناء على كلّ ما سبق، يبرز أنّ المشرّع منع ممارسة نشاط مسابقات التكهّنات الرّياضيّة مهما كان نوعها على الخواصّ وجعله مجالا حصريّا لتدخّل الدولة.

وطالما أنّ الشركة المدّعية تنشط في مجال الرّهان الرّياضي بصفة مخالفة للقوانين المنظّمة له، فإنّه يتعيّن الحكم برفض الدّعوى بصفة أليّة لانعدام المصلحة واحتياطيا بعدم سماعها لتجردها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات مندوب الحكومة المدلى بها بتاريخ 30 أكتوبر 2020 والتي تضمّنت طلب رفض لعدم الاختصاص باعتبار أنّ الشركة المدّعية تمارس نشاط مسابقات التكهّنات الرّياضيّة بطريقة مخالفة للتراتب القانونيّة المنظّمة للقطاع، إضافة إلى أنّ الممارسات المشتكى منها تخرج عن مجال اختصاص مجلس المنافسة.

وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 1 لسنة 1960 المؤرّخ في 27 جانفي 1960 المتعلّق بإحداث صندوق قومي للرّياضة.

وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 20 لسنة 1974 المؤرخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلق بإقامة معارض الألعاب وألعاب البيت واليانصيب.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 63 لسنة 1984 المؤرخ في 6 أوت 1984 المتعلق بتنظيم وتنمية الأنشطة البدنية والرياضية.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 5 نوفمبر 2020، وبها تلا المقرر السيد [ببحي شعباني ملخصا من تقرير ختم الأبحاث.

وحضر الأستاذ الرمضاني نيابة عن زميله الأستاذ ماهر السنوسي نائب المدعية شركة "تينبتس" (TUNBETS) وأشار إلى تمسكه بطلباته المضمنة بعريضة الدعوى.

وحضر الأستاذ محمد الأزعر الهنتاتي أ[الة ونيابة عن زميله الأستاذ اليوسفي في حق المدعى عليها شركة "النهوض بالرياضة" (Promosport) ورافع في ضوء التقارير الكتابية المقدمة رداً على عريضة الدعوى طالبا الحكم وفق الطلبات، ومؤكداً على احتكار الدولة لأنشطة الرهان والذي تمارسه عبر المؤسسات العمومية الخاضعة لها، والتي تتمتع بالإعفاءات التي اقتضاها القانون مؤكداً على عدم أحقية المدعية في المطالبة بالخصم من المورد مثلما تمسكت بذلك.

وحضرت مندوب الحكومة السيدة فضيلة الرابحي وتلت ملحوظاتها الكتابية المظروفة نسخة منها بالملف.

وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة يوم 19 نوفمبر 2020.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث دفعت شركة النهوض بالرياضة (Promosport) المدعى عليها برفض الدعوى شكلا لانعدام الصفة في القيام لدى الشركة المدعية باعتبارها تنشط خارج الأطر القانونية المنظمة لممارسة نشاط التكهّنات الرياضية.

وحيث أنّ حقّ التّقاضى متاح لكلّ شخص إذا كان الهدف منه تحقيق مصلحة واضحة ترمي إلى حماية حقّ لا للنكايّة والرّغبة في المشاكسة المتولّدة عن نزعة في ابتغاء المضرة.

وحيث تعلق النزاع الرّاهن بالقواعد المنظّمة لحرية المنافسة ودرء كلّ ممارسة من شأنها أن تخلّ بهذا المبدأ، ضرورة أنّه يحقّ للمدّعية باعتبارها مؤسّسة اقتصادية رفع الدّعوى الماثلة أمام مجلس المنافسة طبقاً للفصل 15 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وحيث يتعيّن في هدي ما تقدّم قبول الدّعوى شكلاً لورودها داخل الآجال القانونيّة ممّن له الصّفة والمصلحة، مستوفية لجميع شروطها الشكليّة.

### من حيث الأصل:

حيث تعيب الشّركة المدّعية على شركة النهوض بالرياضة استفادتها من قواعد تمييزيّة على مستوى النّظام الجبائي من خلال استثناءها من فرض خصم من المورد نسبته 25 % على الأرباح المحقّقة من الشّركات التي تنشط بالسّوق المرجعيّة المتعلّقة بتنظيم مسابقات الرّهان الرّياضي، ممّا يترتّب عنه بصفة مباشرة الإخلال بقواعد المنافسة ويؤوّل إلى إقصاء بقية المنافسين، وهو ما يعدّ مخالفة لقواعد المنافسة والأسعار.

وحيث نصّ الفصل 56 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرّخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2018 أنّه تعفى المبالغ المتأثيّة من ألعاب الرّهان التبادلي على سباقات الخيل ومسابقات التكهّنات الرّياضيّة التي تنظّمها المؤسّسات العموميّة، من الخصم من المورد بما نسبته 25 % والذي تمّ إقراره بمقتضى أحكام الفصل 19 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرّخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2016 بأن تمّ التّنصيب على إدخال المبالغ المتأثيّة من ألعاب الرّهان والحظّ في قاعدة احتساب الضّريبة على الدّخل.

وحيث يقتضي مبدأ الحياد التّنافسي أن تمارس المؤسّسات العموميّة والمؤسّسات الخاصّة نشاطها طبقاً لقاعدتي الشّفافيّة وعدم التمييز.

وحيث أنّ المساعدات العموميّة بمختلف أشكالها (الإعفاء الضّريبي، المساعدة الماليّة المباشرة، دعم المنتوجات، المساعدة القطاعيّة،...) تؤدّي في بعض الحالات إلى الإخلال بقواعد المنافسة ويمكن أن تمثّل حاجزاً لدخول المؤسّسات الجديدة إلى السّوق.

وحيث حجّر الفصل 8 من المرسوم عدد 1 لسنة 1960 المؤرّخ في 27 جانفي 1960 المتعلّق بإحداث صندوق قومي للرياضة، تنظيم مسابقات التكهّنات على أيّ بلّغة كانت غير التي وقع

تحديدها بالفصل 4 منه والذي نصّ على أن يقع ضبط تنظيم مسابقات التكهّئات الرّياضيّة بمقتضى أمر.

وحيث اقتضى الفصل الأوّل من المرسوم عدد 20 لسنة 1974 المؤرّخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلّق بإقامة معارض الألعاب وألعاب البيت واليانصيب، منع ممارسة الألعاب التي يغلب فيها الحظّ على البراعة وإعمال الفكر والتي تعتبر ألعاب قمار وميسر إلّا إذا نصّ القانون على خلاف ذلك، مع تخصيص مداخيلها لأنشطة التّجهيز والتّنمية الرّياضيّة.

وحيث اقتضى الفصلان 67 و69 من القانون عدد 63 لسنة 1984 المؤرّخ في 6 أوت 1984 المتعلّق بتنظيم وتنمية الأنشطة البدنيّة والرّياضيّة أنّه تحدث في شكل مؤسّسة عموميّة ذات [بغّة] [ناعيّة] وتجاريّة مكلفة بالنّهوض بالأنشطة الرّياضيّة وبتشجيع تمويلها وذلك بتنظيم مباريات وتكهّئات رياضيّة وبكلّ العمليّات التّابعة لها.

وحيث يتبيّن من مجمل النّصوص القانونيّة المذكورة أنّ المشرّع منع وحجّر ممارسة نشاط تنظيم مسابقات التكهّئات الرّياضية وجعله مجالا تحكّره الدّولة بصفة حصريّة عن طريق مؤسّسة عموميّة أحدثت للغرض.

وحيث أنّ تنظيم مسابقات التكهّئات الرّياضيّة من طرف الدّولة دون غيرها يجد له سندا في القانون والتراتب الجاري بها العمل، فضلا عن أنّ مداخيل هذه المسابقات تحال إلى [ندوق] خاصّ تتوجّه موارده لتمويل أنشطة التّجهيز والتّنمية الرّياضيّة.

وحيث لا تعتبر ألعاب الحظّ والمال تجارة أو خدمات عاديّة، بل هي نشاط يخضع لتأطير [إرم] مبرّر بمتطلّبات الأمن العام والصّحة العامّة وحماية القاطنين.

وحيث طالما كان الإطار القانوني القائم والجاري به العمل يسند للدّولة احتكار تنظيم وممارسة نشاط الرّهان الرّياضي عن طريق شركة "التّهوض بالرّياضة"، وفي غياب نصّ تشريعي يجيز للشركات الخا[ة] ممارسة نفس النّشاط المذكور، فإنّ تمسّك المدعيّة بمخالفة الشّركة المدعى عليها لقواعد المنافسة يكون في غير طريقه ومتعيّن الرّفص.

و لهذه الأسباب

قرّر المجلس رفض الدّعوى.

وإدر هذا القرار عن الدائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّد محمّد العيادي والسيّدة فتحيّة حمّاد والسيّدين الخموسي بوعبيدي ومحمد شكري رجب. وتلي علنا بجلسة يوم 19 نوفمبر 2020 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزيتوني

رضا بن محمود